العرب
الإثنين 2020/10/26
السنة 43 العدد 11862

ترامب وبايدن... وقواعد اللعبة مع إيران

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كان لافتا في المناظرة التلفزيونية الأخيرة بين الرئيس دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن ذلك الغياب للقضايا الدولية الكبيرة. ما لاحظه معلقون أميركيون أن لا ذكر لسوريا أو العراق. لا ذكر لحقوق الإنسان واللامساواة والدكتاتورية في هذا العالم، لا ذكر لإسرائيل وفلسطين والشرق الأوسط والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومعتقل غوانتنامو ومصيره والعلاقة بالاتحاد الأوروبي. كان هناك تجاهل حتّى لبريطانيا الساعية إلى إعادة تموضعها عالميا في مرحلة ما بعد بريكست...

أهمّية إدارة ترامب تكمن في أنّها تعاطت مع الملفّ الإيراني بطريقة مختلفة كلّيا عن سابقاتها بما في ذلك الإدارات الجمهورية فرضت قواعد جديدة للعبة سيكون صعبا على جو بايدن الخروج منها

ميّز نوع من السطحية المناظرة التي كانت سجالا، هادئا نسبيا، بين رجلين أحدهما يطمح إلى البقاء في البيت الأبيض أربع سنوات أخرى، فيما يريد الثاني أن ينهي حياته رئيسا للولايات المتحدة بعدما أمضى ثماني سنوات نائبا لباراك أوباما. لا يطمح بايدن إلى البقاء في البيت الأبيض أكثر من ولاية واحدة. لا يسمح له عمره بذلك. لكن الثابت أنّ دونالد ترامب لن يكون خصما سهلا. لا يمكن التكهّن منذ الآن بأن المرشّح الديمقراطي سيكون المقيم الجديد في البيت الأبيض ابتداء من كانون الثاني – يناير المقبل.

بغض النظر عن التكهنات في شأن الإدارة الجديدة، التي ستتشكل في حال فوز بايدن، ما يمكن ملاحظته أنّه لن تكون من السهل العودة إلى السياسات التي اتبعت في عهد باراك أوباما. قامت سياسات إدارة أوباما على أن الملفّ النووي الإيراني يختزل كلّ أزمات الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وأنّه يكفي التوصل إلى اتفاق في شأن هذا الملفّ كي يعتبر الرئيس الأميركي أنّه حقّق إنجازا ليس بعده إنجاز في التاريخ الأميركي الحديث!

تكمن أهمّية إدارة دونالد ترامب في أنّها تعاطت مع الملفّ الإيراني عموما بطريقة مختلفة كلّيا عن سابقاتها، بما في ذلك الإدارات الجمهورية. فرضت قواعد جديدة للعبة سيكون صعبا على جو بايدن الخروج منها بسهولة. لم يكتف ترامب بتمزيق الاتفاق النووي مع إيران الموقع صيف العام 2015. تميّزت كل مداخلاته بسرد في غاية الدقّة لما ارتكبته إيران منذ احتجزت الدبلوماسيين الأميركيين في طهران طوال 444 يوما ابتداء من تشرين الثاني – نوفمبر 1979. لم تطلق هؤلاء إلّا بعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني – نوفمبر 1980 وفوز الجمهوري رونالد ريغان على الديمقراطي جيمي كارتر الذي حرم من ولاية ثانية. تبيّن لاحقا أن صفقة عقدت سرّا بين المسؤولين عن الحملة الانتخابية للجمهوري ريغان ومبعوثين إيرانيين قضت بعدم إطلاق الدبلوماسيين الأميركيين قبل موعد الانتخابات. تفسّر تلك الصفقة، إلى حدّ كبير، ذلك التهاون للإدارة مع إيران في السنوات الثماني التي أمضاها رونالد ريغان في البيت الأبيض، بين بداية 1981 وبداية 1989 حين خلفه نائبه جورج بوش الأب.

استطاع دونالد ترامب، بفضل عدد من مساعديه الذين يفهمون في السياسة الخارجية ووضع المنطقة عموما، من بينهم وزير الخارجية مايك بومبيو، وضع سياسة متكاملة في شأن كيفية التعاطي مع إيران. لم تتردد الإدارة الحالية في فرض عقوبات على إيران ولن تتردد، في ما يبدو، في الاستمرار في ذلك على الرغم من أن موعد الانتخابات الرئاسية في الثالث من تشرين الثاني – نوفمبر المقبل. الهدف من العقوبات الجديدة المتوقّعة فرض أمرا واقعا يصعب على إدارة جو بايدن تجاهله أو تجاوزه.

لا يمكن تجاهل أن إدارة ترامب أصرّت على تصفية قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني. اغتيل سليماني مع أبومهدي المهندس نائب رئيس "الحشد الشعبي" في العراق خارج مطار بغداد في مطلع العام الحالي. كشف اغتيال سليماني أهمّية الرجل والأدوار المحورية التي لعبها في كلّ أنحاء المنطقة، خصوصا في لبنان وسوريا والعراق واليمن. كذلك، كشف اغتيال قائد "فيلق القدس" أن إيران نمر من ورق وأنّ كل تهديداتها لا قيمة لها عندما تقرّر الولايات المتّحدة اعتماد المواجهة.

بقي ترامب أم جاء بايدن، هناك قواعد جديدة للعبة الأميركية مع إيران. الأكيد أنّ بقاء ترامب في البيت الأبيض سيعني أن لا إحياء للاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني والمزيد من العقوبات على "الجمهورية الإسلامية". الأكيد، أيضا، أن إدارة ترامب، في ولايته الثانية والأخيرة، ستسعى إلى اتفاق جديد وفق شروط معيّنة قاسية ستجد إيران نفسها مضطرّة إلى القبول بها في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها "الجمهورية الإسلامية". لا يختلف عاقلان يتمتعان بحدّ أدنى من الواقعية على أنّ العقوبات الأميركية التي شملت تصدير النفط الإيراني أوصلت الاقتصاد في هذا البلد إلى الحضيض. زاد الطين بلّة في "الجمهورية الإسلامية" هبوط سعر النفط من جهة وعدم امتلاكها ما تعوّض به مداخيل النفط والغاز من جهة أخرى.

يظلّ السؤال ما الذي يمكن أن تفعله إدارة بايدن في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية؟ قبل كلّ شيء، لن تكون هناك عودة إلى السياسات التي اتبعها باراك أوباما. الأكيد أنّه سيكون هناك تغيير ما مقارنة مع سياسات إدارة ترامب. مثل هذا التغيير سينصب على كيفية إحياء الاتفاق المتعلّق بالملف النووي الإيراني ولكن في ظلّ سعي إلى تفادي النواقص. فما ينقص هذا الاتفاق القيود على سياسة إيران خارج حدودها وعلى صواريخها الباليستية التي تبقى هاجسا من الهواجس التي تهمّ دول المنطقة. فقد أظهرت التجربة أن إيران لا تتردد في استخدام الصواريخ في الحرب غير المباشرة التي تشنّها على الدول القريبة منها. لا يمكن القول إن الصواريخ التي يستخدمها الحوثيون في اليمن والتي يطلقونها في اتجاه الأراضي السعودية، هبطت من السماء على الذين يسمون أنفسهم "أنصار الله"، وهم ليسوا في الواقع سوى أداة من أدوات إيران في المنطقة. هذه الصواريخ إيرانية ولا شيء آخر غير ذلك.

فوق ذلك كلّه، سيبقى الكونغرس الأميركي حاجزا يحول دون ذهاب أيّ إدارة أميركية بعيدا في التساهل مع إيران. لن يكون سهلا أمام "الجمهورية الإسلامية" تجاوز مثل هذا الحاجز إلّا في حال كانت تريد أن تكون دولة طبيعية من دول المنطقة بعيدا عن الأوهام. أوهام مرتبطة بمشروعها التوسّعي القائم على إثارة الغرائز المذهبية أوّلا وكونها قادرة على لعب الدولة المهيمنة في المجال الإقليمي... وهذا ما لا يسمح به اقتصادها الهشّ.

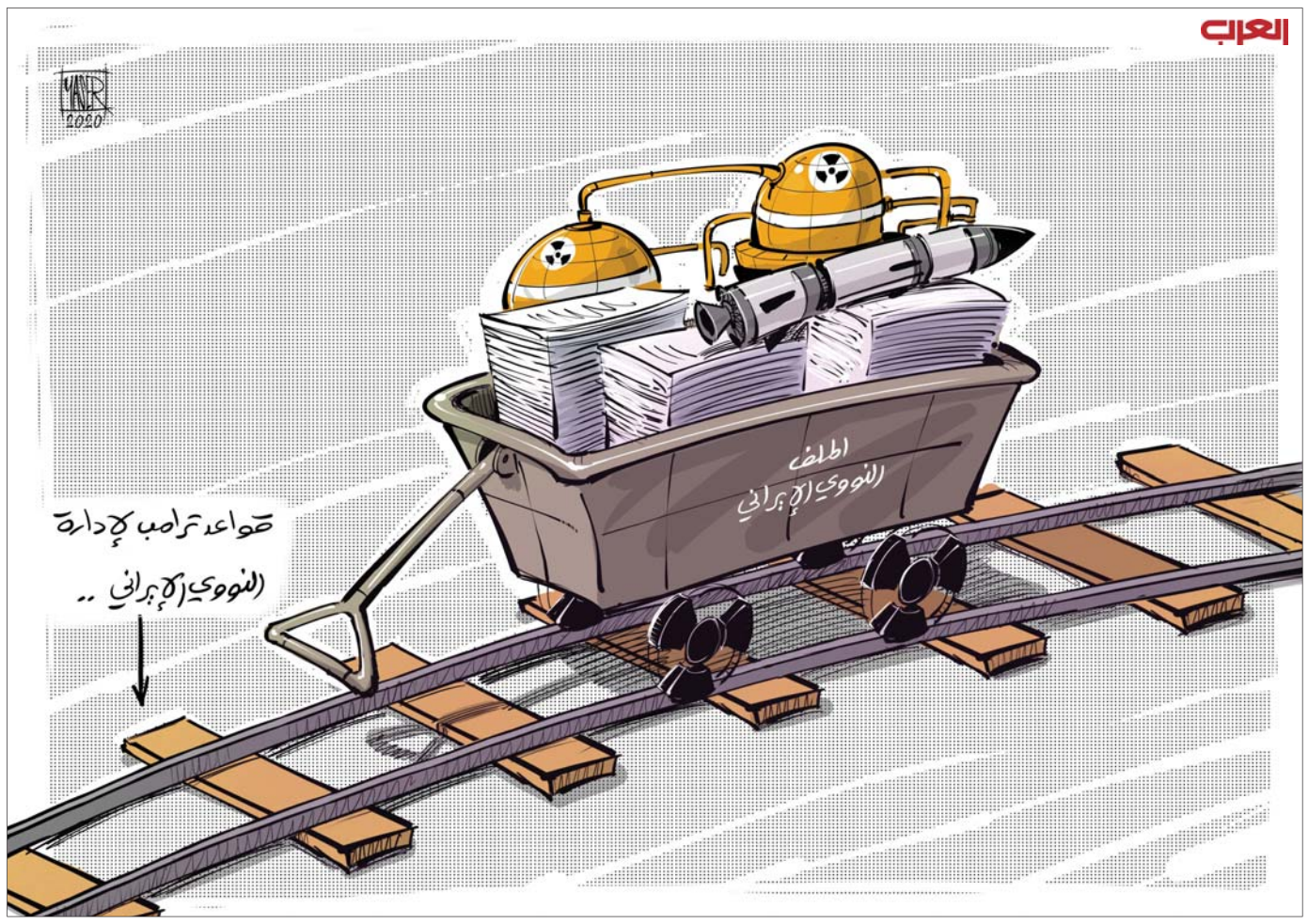

هل فكر الفلسطينيون في آلية للتعامل مع إسرائيل

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

أدان فلسطينيون وشجبوا ورفضوا توجهات بعض الدول العربية لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، ولم يفكروا جيدا كيف يتعاملون معها في ظل تطورات إقليمية متسارعة. فالسيولة التي وجدت فيها بعض الفصائل الفلسطينية فرصة لممارسة هواياتها السياسية والعسكرية لن تستمر طويلا، وأصبح مطلوبا منها تحديد الخيارات للفترة المقبلة.

تمر القضية الفلسطينية بمنعطفات وتحديات متعاظمة في هذه المرحلة، بفعل التفاعلات والنتائج الناجمة عن استمرار قطار معاهدات السلام بين دول عربية وإسرائيل، ما يفرض على القوى الوطنية في فلسطين البحث عن آليات للتعامل مع واقع من المنتظر أن يحفل بتحولات في التوازنات التي خبرها العرب على مدار العقود الماضية.

لن تنصلح الحال الفلسطينية برفض كل ما يجري من تطورات عربية مع إسرائيل وكفى، ولن يتم حل القضية الأم في المنطقة بتبادل الاتهامات وترديد قاموس حافل بمفردات الخيانة والعمالة والمهادنة.

تلجأ كل دولة إلى الطريق الذي تجده يحقق مصالحها، وعلى القوى الفلسطينية التريث والتباحث حول أوجه الخلل الداخلي، الذي أفضى إلى هذه المعادلة، فهي تتحمل جزءا كبيرا منها، بعد أن انهمكت حركات عديدة في تراشقات ومناوشات، وشدّ وجذب، بدلا من التوافق حول أجندة وطنية لتصفية الحسابات مع إسرائيل.

لم يعد اللوم مفيدا، وطرح أسئلة وجودية من نوعية من أخطأ ومن أصاب، ولماذا التطبيع مع إسرائيل، وكيف يتمّ ذلك؟ لن يجدي ذلك قبل أن يسأل الفلسطينيون أنفسهم عن المآل الذي وصلوا إليه، ويهتدوا إلى الإجابة المقنعة ليبنوا عليها، وليست صعبة، فقد تغوّلت إسرائيل عندما تجذرت الخلافات، واتجهت دول عربية للتطبيع معها عندما وجدت لا أمل في توحيد الصف الفلسطيني.

ليس المقصود تبرير تصرف سياسي لأحد، أو إدانة فصيل معين، المقصود الجلوس للتفكير بهدوء في مصير قضية محورية، كل يوم يمرّ على هذه الحال سيتم خصم الكثير من رصيدها، والمفترض أن تدرك القوى الوطنية الحقيقة وتستنهض همتها في الكلام الجاد، وتتوقف عن ترديد ما تجاوزه الزمن.

يؤدي التعايش مع الحالة المزرية الراهنة إلى سدّ الأبواب أمام ما تبقى من بصيص أمل للوحدة والتلاحم والتكاتف، ويقود إلى المزيد من الخسائر، فاللغة الخشبية التي يتم استخدامها لا تصلح في تحرير فلسطين، أو تدفع إسرائيل إلى التخلي عن تصرفاتها. من المفيد تغيير الأوضاع الحالية عبر صياغة رؤية رصينة، والابتعاد عن لعبة التنقل بين المحاور، فالمعسكر التركي – القطري، الذي يتبنى خطابا متشددا في الظاهر وينفتح على إسرائيل في الباطن، سيعيد تكرار ما فعلته سوريا بالقضية المركزية، ويدفع بما تبقى إلى غياهب النسيان، ويفضي إعلاء المكونات الشخصية والفصائلية إلى القضاء تماما على حلم الدولة الفلسطينية.

تستطيع القوى الوطنية أن تثبت جدارتها وقدرتها على تحمل المسؤولية في أحلك الظروف، إذا حددت خيارها في التعامل مع إسرائيل، وانتقت الوسائل اللازمة للتعامل مع الأحداث الجارية، ووضعت أجندة واضحة لتقليل الخسائر.

هناك طريقان معروفان أمام هذه القوى. طريق الحرب، وطريق السلام، لكل منهما استعدادات ومتطلبات وتكاليف، ولم تعد المراوغة بين الطريقين مجدية، ولعبة توزيع الأدوار أخفقت منذ رحيل أبوعمار، وفشل من جاء بعده في إتقانها، بالتالي من الضروري رسم خارطة محددة تفيد في استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني.

يستلزم طريق الحرب، أو المقاومة بأنواعها، إجماعا وطنيا، واتخاذ إجراءات عديدة لتفعيله، واختيار منظومة مترابطة، ورفع مستوى التنسيق بين الفصائل إلى أعلى مستوى، وتحديد الأدوات المستخدمة وسط انحراف شديد في توازنات القوى لصالح إسرائيل، بمعنى رسم خارطة طريق من قبل قادة الفصائل تحظى بإجماع سياسي.

إذا تأكدت القوى المختلفة أن هذه الوسيلة لن تحقق أهدافها، أو تترتب عليها تكاليف باهظة لا تتناسب مع حجم التضحيات عليها ضبط الدفة في الاتجاه المقابل، طريق التفاوض، فلم يعد العالم يقبل بسياسة الأداتين، أي المقاومة والسلام معا، ولم تعد إسرائيل مضطرّة إلى الصبر على هذه الصيغة عقب نجاحها في تطوير علاقاتها العربية.

الحال الفلسطينية لن تنصلح برفض كل ما يجري من تطورات عربية مع إسرائيل وكفى، وحل القضية الأم لن يتم في المنطقة بتبادل الاتهامات وترديد قاموس حافل بمفردات الخيانة والعمالة والمهادنة

يفرض سيناريو التفاوض التحلي بقدر من الموضوعية، والاستثمار في فكرة أن دولا كثيرة لا تزال تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وتستنكر الممارسات الهمجية التي تقوم بها إسرائيل، وقدرتها الفائقة في اغتصاب الأراضي المحتلة، لأن الجمود والانقسام والتشرذم في التعاطي مع المتغيرات يمنح إسرائيل أكثر ممّا تحلم به، وهي التي حققت أعلى مكاسب مع تصاعد حدّة الاستقطاب والخلاف.

تأتي نقطة البدء، حربا أو تفاوضا، من رحم المصالحة أولا بين القوى الفلسطينية، وعدم اللجوء إليها كوسيلة مناورة وتخطي عقبات، أو ليثبت كل طرف أنه حريص على اللحمة الوطنية في غرفة المحادثات، بينما يتصرف بمجرد خروجه منها بشكل عكسي، وهي طريقة أهدرت نحو 15 عاما من البحث عن مصالحة بلا طائل.

تكاد معالم هذه اللعبة تكون قد انتهت أو فقدت مفعولها السياسي، وكل طرف مطلوب منه أن يتحمل مسؤوليته بجلاء، ويبتعد عن التعامل مع القضية الفلسطينية وكأنها مطية لتحقيق أغراض حركية وأيديولوجية، فالرقعة التي كانت بعض الفصائل تتنقل بينها ضاقت، وربما تضيق أكثر في المرحلة المقبلة.

يمكن للقوى الفلسطينية أن تكون جزءا من المنظومة الجديدة في التعامل مع إسرائيل، وتحاول أن تنفتح على الدول التي سلكت هذا الطريق بدلا من الدخول في خصومة معها، لأن جلها لم تنكر الثوابت الرئيسية في القضية الفلسطينية، والتي تتمسك شعوب عربية كثيرة بها، قبل أن يتأزم الوضع عندما تتوالى حلقات الانخراط في علاقات طبيعية مع إسرائيل.

يحرص الخطاب السياسي لهذه الدول على الاستمرار في دعم القضية، ويمكن أن تمثل له القوى الفلسطينية رافعة حيوية في هذا المجال، وتمنحه هامشا جيدا للضغط السياسي على إسرائيل، والسعي إلى الاقتراب من تطبيق النموذجين المصري والأردني، اللذين لم يؤدّ توقيع كليهما على معاهدة سلام إلى التنصل من مسؤوليتهما العربية.

يسهم التفكير بدقة في التصورات المستقبلية لخارطة المنطقة وحجم الغموض الذي يمكن أن يكتنف الأوضاع الفلسطينية في تبني خيارات عملية، لأن عهد الشعارات الرنانة وتحريك الشوارع العربية من المحيط إلى الخليج لم يعد مجديا، كما أن كثافة الصراعات والتهديدات في المنطقة العربية أثرت سلبا على القضية الفلسطينية.

يضر من يحاولون اختراع العجلة والعودة إلى الوراء كثيرا بها، وعليهم النظر إلى ما كانوا عليه وما أصبحوا فيه، واستخلاص العبر لمعرفة أين هم في المستقبل، لأن الاستسلام لأفكار عقائدية حول مكانة إسرائيل يضع على كاهل الشعب الفلسطيني ضغوطا أكثر.